

Strategy  
W A T C H



المركز  
الإستراتيجي

## تأثير انهيار تنظيم "داعش" على أزمة المحروقات في سوريا



البحوث والدراسات

السبت 15 يونيو 2019

# تأثير انهيار تنظيم "داعش" على أزمة المحروقات في سوريا



## سقوط "الباغوز" يسفر عن أزمة محروقات في دمشق

في 2010، بلغ إنتاج سوريا من النفط حوالي 386 ألف برميل يومياً، كما بلغ إجمالي الغاز الحر والمرافق المنتج 10,067 مليارات متر مكعب بمعدل 27,5 مليون متر مكعب ومياً، وساهم هذين القطاعين، على مدى عقدين من الزمان، في تشكيل خمس الناتج المحلي بصورة مباشرة، فضلاً عن مساهمتهما غير المباشرة في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وكانت عوائد تصدير النفط الخام تشكل مصدراً هاماً في تمويل مستوردات القطاعين العام والخاص وفي ضمان استقرار سعر صرف الليرة السورية، حيث شكل تصدير النفط ومشتقاته 35% من عوائد القطع الأجنبي ومول 30% من موازنة الدولة.

وعلى إثر اندلاع الاحتجاجات الشعبية في سوريا عام 2011؛ بدأ إنتاج النفط بالتراجع إلى أن وصل عام 2015 إلى ما دون عشرين ألف برميل يومياً، بخسائر قدرت بنحو 27 مليار دولار في العام نفسه، وأدى خروج حلب وأجزاء كبيرة من ريفي حلب وإدلب عن سيطرة النظام منتصف عام 2012، إلى تقليص موارد النظام الذي تلقى ضربة قاصمة جراء خروج آبار نفط كثيرة عن العمل في دير الزور، الأمر الذي دفع النظام إلى تسليم مهام حماية وحراسة منشآته النفطية في رميلان لحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، مقابل 40% من النفط للحزب، وفي منتصف عام 2014، سيطر تنظيم "داعش" على تلك المنطقة، وبذلك باتت حقول النفط والغاز في غالبيتها العظمى تحت سيطرته.

وعلى الرغم من الاستحواذ شبه الكامل لتنظيم "داعش" على آبار النفط في تلك المنطقة، إلا أن النظام استمر في الحصول على شحنات منتظمة من المحروقات، وخاصة من حقل رميلان الذي استمر في إنتاج النفط عام 2016 بمعدل 24 ألف برميل يومياً، وبلغ عدد العاملين به في العام نفسه نحو 3400 موظف بقوا في مواقع عملهم واستمروا في تلقي رواتبهم من "السورية للنفط" عبر مكاتب الحوالات، ما ضمن تدفقات الغاز نحو محطات النظام، واستمرار قوافل الصهاريج في نقل النفط من منابعه إلى المصافي الواقعة تحت سيطرة النظام، وذلك من خلال وسطاء تولوا مهمة نقل إمدادات النفط.

واستمر الحال على ذلك حتى أبريل 2019؛ عندما وقعت أزمة محروقات خانقة، ظهرت بوادرها من خلال طوابير السيارات التي اصطفت أمام محطات الوقود، بالتزامن مع أزمة الغاز المنزلي التي شملت سائر المحافظات الخاضعة للنظام، وذلك مباشرة عقب سقوط تنظيم "داعش" إثر انتهاء العمليات في "الباغوز" في 23 نهاية مارس 2019.

وعلى الرغم من عزو الأزمة إلى تشديد العقوبات الأمريكية على تصدير النفط الإيراني؛ إلا أنه لم يكن لتلك العقوبات تأثير واضح على قطاع النفط الداخلي منذ اندلاع الثورة عام 2011، بل توقعت وزارة النفط السورية عام 2017 أن يصل الإنتاج إلى 221 ألف برميل يومياً عام 2019، وأن يصل إنتاج الغاز إلى 16.6 مليون متر مكعب، وذلك على الرغم من وقوع جزء كبير من آبار النفط والغاز بيد تنظيم "داعش" آنذاك.

ولوحظ في تلك الفترة أن الآلة العسكرية للنظام لم تتضرر من العقوبات، بل تمكنت من تكثيف عملياتها في مناطق مختلفة من البلاد، مستفيدة من تدفق إمدادات النفط والغاز عبر آبار النفط الخاضعة لتنظيم الدولة الإرهابي.

وفي المرحلة التي سبقت سيطرة تنظيم "داعش" على آبار النفط عام 2014؛ تحدثت صحيفة "غارديان" البريطانية (19/5/2013) عن إبرام النظام صفقة مع "جبهة النصرة" في دير الزور آنذاك "للسماح بنقل النفط الخام عبر الخطوط الأمامية إلى ساحل البحر المتوسط"، مؤكدة أن: "النظام السوري نفسه يدفع أكثر من 150 مليون ليرة سورية شهرياً إلى جبهة النصرة لضمان استمرار ضخ النفط عبر خطي أنابيب النفط الرئيسيين في بانياس واللاذقية" وعن طريق وسطاء موثوقين من الجانبين.

وعلى إثر خضوع تلك المناطق لتنظيم "داعش" في منتصف 2014؛ عقد النظام صفقة مع التنظيم الإرهابي في الرقة، تتضمن حماية التنظيم لحقل "توينان" قرب الطبقة وتأمين وصول المواد الخام إلى مصافي النظام، مقابل قيام النظام بتأمين الصيانة والمهندسين لإدارتها، وتم الاتفاق على تقاسم الأرباح بنسبة 60% للنظام و40% للتنظيم، وتضمنت الصفقة اتفاقاً على استمرار تزويد محطات النظام بالغاز لتوليد الطاقة الكهربائية.

وأكدت الخارجية الألمانية (ديسمبر 2015) امتلاكها وثائق تثبت شراء النظام السوري الجزء الأكبر من النفط الذي ينتجه التنظيم، كما كشفت وثائق حصلت عليها القوات الأمريكية عام 2016 أن التنظيم كان يجني 40 مليون دولار شهرياً من مبيعات النفط السريّة للنظام.

ونشرت صحيفة "وول ستريت جورنال" رسالة (يعود تاريخها إلى 11 شباط 2015) مرسلة من وزارة الخزانة في "التنظيم" إلى مكتب أبو سيف المسؤول عن النفط، وتتضمن طلباً "بتأسيس علاقات استثمارية مع رجال أعمال مرتبطين بنظام بشار الأسد"، مشيرة إلى وجود اتفاقات تتيح للنظام تمرير شاحنات واستخدام خطوط إمداد برية من حقول نفطية إلى مواقع أخرى تابعة للنظام لكنها تمر عبر الأراضي التي يسيطر عليها التنظيم.

وفي تموز 2017 كشف خبير اقتصادي سوري مقرب من النظام لوكالة "آكي" الإيطالية أن مصافي النظام تقوم بتصفية نفط يرد عبر وسطاء من تنظيم "داعش" ومن الأكراد، ويقتطع النظام نسبة متفق عليها، ثم يعيد تسليم الكميات المعالجة المصفاة إلى التنظيم والأكراد من جديد، وذلك في عملية مستمرة منذ عام، وأضاف المصدر أن الأكراد يقومون ببيع حصتهم لإيران وروسيا عبر وسطاء روس، مؤكداً أن النظام ما زال هو المسؤول عن عمليات الصيانة وتزويد آبار الإنتاج بالمهندسين والمعدات وقطع الغيار في كلا المنطقتين المسيطر عليها من قبل الأكراد والتنظيم، في حين يتحمل الأكراد والتنظيم تكاليف النقل.

وقدرت صحيفة "فايننشال تايمز" البريطانية (آب 2017) أرباح التنظيم يومياً بمليون دولار من تجارة النفط، رغم خسارته للكثير من الأراضي التي كان يسيطر عليها آنذاك، مؤكداً أن: "الوسيط الرئيسي للنظام أنشأ مكتباً في قرية الصبحة الواقعة تحت سيطرة داعش في دير الزور، ويصطف يومياً الكثير من الشبان طمعاً بفرصة لقيادة "الحيتان"، الاسم الذي يطلق على الصهاريج، مقابل 130 دولاراً للرحلة.



## الشبكة العسكرية لتهريب النفط والبضائع من مناطق "داعش"

شكل النظام شبكة من كبار ضباطه الأمنيين والعسكريين لتنفيذ الاتفاقيات التي تم إبرامها مع "جبهة النصرة" (2013-2014) وتنظيم "داعش" (2014-2019)، حيث انخرط في غضون السنوات الستة الماضية مجموعة من الضباط في أنشطة غير مشروعة حصلوا منها على ثروات طائلة، ومن أبرزهم:

1- اللواء زهير الأسد: والذي كون لدى تكليفه بقيادة عمليات النظام بتدمير ومنطقة البادية السورية؛ شبكة لتهريب النفط، عبر التعاون مع عناصر تنظيم "داعش"، حيث امتلك أكثر من عشرة محطات وقود في محافظة اللاذقية.

2- اللواء جمال يونس: المتورط منذ تكليفه بقيادة عمليات للنظام في ريف حماة الشرقي بتجارة النفط مع تنظيم "داعش" قبل انحساره من ريف حماة الشرقي، حيث ورد اسمه في برقية مسربة بهذا الخصوص تحمل الرقم 4211 (22/1/2015) صادرة عن الفرع "219" التابع لشعبة المخابرات العسكرية.

3- اللواء رمضان الرمضان: المعروف بعلاقاته الوثيقة مع عدد من قادة تنظيم "داعش"، حيث تولى مهمة التنسيق بين قوات النظام وبين التنظيم الإرهابي، وأتهم بدعم شخصيات مشبوهة ادعت الانضمام للمعارضة وما لبث أن عادت إلى حضن النظام، ومنهم المدعو عنتر اللباد المعروف بصلاته مع صفقات بيع أسلحة وذخائر لجيش خالد بن الوليد المباع لتنظيم "داعش" والمتمركز في حوض اليرموك بريف درعا الغربي آنذاك.

4- اللواء موفق أسعد: الذي انخرط، لدى تعيينه رئيساً للجنة العسكرية والأمنية في حماة عام 2015، في بيع الوقود المهرب من مناطق تنظيم "داعش" بريف حماة الشرقي إلى مناطق النظام، وكذلك لدى نقله إلى دير الزور ليتسلم منصب رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية فيها عام 2017، حيث استمر في مزاوله أعمال الفساد والانتفاع غير المشروع، إذ كان يستحوذ على نصف كمية المواد الغذائية التي ترسلها الأمم المتحدة للمدنيين، ويبيع النصف الثاني بأسعار مضاعفة للتنظيم.

5- اللواء محمد خضور: خلال توليه منصب قائد الفرقة (17) في دير الزور؛ امتهن المتاجرة بالمساعدات التي كانت ترد إلى المناطق المحاصرة، ودأب على استخدام طائرات النقل العسكرية لشحن البضائع والمواد الغذائية وبيعها في أحياء مدينة دير الزور التي كانت محاصرة من قبل تنظيم "داعش"، وجنى أرباحاً تُقدّر بالملايين من المدنيين الهاربين من حصار تنظيم "داعش" لأحياء في مدينة دير الزور، مقابل السماح لهم بالخروج عبر طائرات الشحن العسكرية إلى مدينة دمشق.

6- العميد مازن الكنج: استفاد من تعيينه رئيساً لفرع الأمن العسكري بدير الزور (أبريل 2014) لإنشاء شبكة لتهريب المواد الغذائية بالتنسيق مع تنظيم "داعش"، حيث كانت عمليات التهريب تتم غرب المدينة، كما أتهم باغتيال شخصيات لصالح تنظيم الدولة الإرهابي، منهم على سبيل المثال: عبدالباسط حميدة قائد ميلشيا الشيعيات الموالية للنظام والذي اغتيل في ديرالزور عام 2015، وذلك بعد أيام من تعرضه للضرب من قبل عناصر العميد مازن، ودار الحديث عن تورط مدير مكتب العميد مازن الكنج المساعد وجيه في تفخيخ سيارته.

7- العميد محمد زمريني: عُرف باستغلاله المنصب العسكري لممارسة عمليات المتاجرة بالمخدرات والتهريب عبر الحدود مع إسرائيل عن طريق خطوط وقف إطلاق النار في الجولان المحتل، وجمع ثروة طائلة جراء تلك التجارة، اشترى فيها عدداً كبيراً من العقارات والأراضي في ريف دمشق الجنوبي، ولدى تعيينه رئيساً لفرع الدوريات بدمشق عام 2015؛ أقام زمريني علاقات مشبوهة مع تنظيم "داعش" الذي سيطر على منطقة مخيم اليرموك بجنوب دمشق، حيث أتهم بتسهيل دخول المساعدات الغذائية للتنظيم وتأمين طبابة عناصر التنظيم داخل مشافي دمشق.

8- العميد وفيق ناصر: استغل منصبه كرئيس لفرع المخابرات العسكرية في السويداء عام 2011 (الفرع 217)، ورئيساً للجنة الأمنية والعسكرية في المنطقة الجنوبية منذ 2012 وحتى أكتوبر من عام 2017، حيث أسس شبكات تختص بتجارة المخدرات والمواد الغذائية والمحروقات وصولاً لتجارة الأعضاء البشرية، وانخرط في المتاجرة مع تنظيم "داعش" الذي كان يسيطر على البادية القريبة من السويداء.

9- العميد مالك حبيب: مارس من خلال منصبه كرئيس لفرع الأمن العسكري في منطقة البادية (فرع تدمر) منذ سبتمبر 2012، التهريب مع مناطق سيطرة داعش، حيث تبادل معهم التجارة في قطاعات النفط والغاز والقمح والشعير والمواشي، بالإضافة إلى تجارة المواد الغذائية والألبسة والأدوية حتى عام 2015. واتهم في مايو 2015 بتمكين تنظيم "داعش" من الدخول لمدينة السخنة بعد سحب عناصر النظام منها، وتشجيعهم للسيطرة عليها ومن ثم التقدم نحو تدمر، حيث قام بتنفيذ عملية انسحاب منظم من المدينة عقب ملء مستودعات الأسلحة والمخازن الضخمة بالأسلحة بهدف فتح الطريق لعناصر "داعش" ليتابعوا طريقهم إلى القلمون بريف دمشق، مؤكداً أنه قام بذلك وفق تعليمات مباشرة من بشار الأسد، ومصرحاً لووكالة "تسنيم" الإيرانية أن الهدف من إدخال داعش إلى تدمر هو الوصول إلى القلمون، بدءاً من "القريتين" وصولاً إلى "حسيا" ومنها إلى "جبال القلمون"، ويعتبر من أبرز المتواطئين مع تنظيم الدولة الإرهابي في تهريب آثار تدمر، حيث تشير أصابع الاتهام إلى تورطه في تهريب 250 قطعة أثرية عبر مطار "تي فور" العسكري.

10- علي الشلي: قام تحت إشراف العميد سهيل الحسن ببسط سيطرته على كافة محطات الوقود في حماة وريفها الغربي، وعلى طريق حماة-حلب المعروف بطريق خناصر، حيث فرض الأتاوات على كل سيارة تمر في المنطقة وعلى كل شخص يمر عبر حواجزه المنتشرة في الطريق. وأقام علاقات تبادل تجاري مع تنظيم "داعش" تتضمن بيع التنظيم أسلحة وذخائر مقابل الوقود، وتطورت عملية التبادل لتشمل تهريب البشر ما بين مناطق النظام ومناطق تنظيم الدولة، إضافة لتجارة الحبوب والخضار. وتم ضبط عناصره وبحوزتهم كميات كبيرة من الأسلحة المهربة تحت أكياس من القمح وهم يحاولون تهريبها إلى مناطق سيطرة تنظيم "داعش"، ونتج عن ذلك وقوع اشتباكات بين عناصره وعناصر من جهاز أمن الدولة، وبعد اعتقال علي الشلي من قبل قوات النظام لعدة أيام تدخل سيده سهيل الحسن للإفراج عنه.

## الشبكة التجارية لتهرب النفط والبضائع من مناطق "داعش"

على إثر خروج آبار النفط عن سيطرة النظام؛ برزت ظاهرة مافيا النفط، حيث نشط عدد من الوسطاء التابعين للنظام، والذين قاموا بتصدير النفط تحت إدارة تجار روس تولوا مهمة نقله إلى أوروبا عبر ميناء بانياس الحكومي.

ولتقنين هذه المافيات، أصدر النظام المرسوم التشريعي رقم (55) لعام 2013، والذي سمح بتأسيس شركات الحماية والحراسة الخاصة لمرافقة القوافل من منابع النفط الخاضعة لسيطرة "داعش" وقوات الحماية الكردية إلى مناطق سيطرة النظام.

كما عمد النظام إلى إنشاء شركات وهمية لاستيراد المشتقات النفطية من تنظيم الدولة الإرهابي عبر رجال أعمال سوريين أبرزهم:

1- رامي مخلوف: تحدثت صحيفة "إندبندنت" البريطانية عن دور شركة "غلف ساندرز" البريطانية (والتي يملك ابن خال الرئيس رامي مخلوف فيها أسهماً كثيرة) في انتهاك العقوبات على النظام، ولدى افتتاح دورها لجأت الشركة إلى تفويض "المؤسسة العامة للنفط"، والمملوكة للنظام، للقيام بأعمالها في سوريا نيابة عنها، حيث كانت تتم عمليات شحن النفط من مناطق تنظيم "داعش" إلى الموانئ السورية لتصديرها إلى الخارج بهدف الحصول على العملة الصعبة.

2- جورج حسواني: نفذ عبر شركة "هيسكو" التابعة له عدة مشاريع مع شركات حكومية تعمل في مجال النفط والغاز، كما نفذ مشاريع لوزارة الطاقة، ووزارة النفط والثروة المعدنية، ووزارة الصناعة، وكذلك لوزارة الدفاع. وتعتبر شركة "هيسكو" أحد أزرع شركة "ستروي ترانس غاز" الروسية والتي وقعت عقداً مع الشركة السورية للغاز لبناء مصنع لمعالجة الغاز، وتجهيز حقول للغاز في حقل "توينان".

وعلى إثر سيطرة تنظيم "داعش" على المناطق الغنية بالغاز والنفط، ومنها مشروع "توينان"؛ أبرم جورج حسواني صفقة مع التنظيم لاقتسام عوائده، وتضمنت الاتفاقية تعهد التنظيم بحماية موظفي المشروع، والسماح لهم بتغيير وريديات عملهم عبر قاعدة عسكرية تابعة لجيش النظام في محافظة حماه، وذلك نظير اقتسام التنظيم والنظام السوري إنتاج المشروع الذي يذهب لتغذية محطة حلب الحرارية لتوليد الكهرباء، بحيث تحصل الحكومة على 50 ميجاوات من الكهرباء، ويحصل تنظيم الدولة على 70 ميجاوات، يضاف لها 300 برميل من مكثفات النفط، وتعهدت شركة "هيسكو" بدفع 05 ألف دولار لتنظيم "داعش" مقابل حماية المشروع والمعدات التي بداخله، وحصلت الشركة في الوقت نفسه على مبلغ 120 مليون يورو من وزارة النفط، كتعويضات عن التجهيزات والآليات والمعدات التي تعرّضت "للنهب والتخريب"، دفعتها الوزارة بموجب بند التأمينات في العقد الموقع بين الطرفين مطلع 2013.

وفي مايو 2015، قامت القوات الخاصة الأميركية بعملية داخل الأراضي السورية أدت إلى مقتل المسؤول المالي الذي يدير عمليات بيع النفط في تنظيم داعش ويدعى أبو سيف، وأسفرت العملية عن الاستيلاء

على آلاف الوثائق في مقر أبي سياف بدير الزور، والتي كشفت قيام النظام وتنظيم "داعش" بترتيبات نفعية متبادلة، ما دفع وزارة الخزانة الأميركية في 25 نوفمبر 2015 إلى فرض عقوبات على جورج حسواني وعلى شركته التي تقع في روسيا، إضافة إلى مؤسسات وبنوك في روسيا وقبرص.

ووفقاً لوثيقة تم نشرها في أبريل 2016 (رقم 156، بتاريخ 11 فبراير 2015) طلب ديوان بيت المال (وزارة المالية) رأي مكتب أبو سياف بخصوص تأسيس علاقات استثمارية مع رجال أعمال على تواصل مع النظام، مؤكداً وجود اتفاقيات فعلية سابقة بين الطرفين تسمح بمرور الشاحنات وخطوط الأنابيب من مناطق سيطرة النظام إلى المناطق التي تقع تحت سيطرة التنظيم دون التعرض لها، كما أكدت وثائق أخرى قيام التنظيم بدفع رواتب مضاعفة لموظفي الحكومة التابعين للنظام.

3- محمد قاطرجي: دأب على شراء مخزونات صوامع الحبوب في دير الزور من تنظيم "داعش"، وعمل فيما بعد على شراء المحصول من المزارعين عبر تجار تابعين له، وأبرم اتفاقاً مع التنظيم الإرهابي عام 2016 شمل نقل النفط إلى مناطق النظام، وتوريد بعض السلع والأغذية إلى مناطق التنظيم بواسطة شركة القاطرجي للنقل، وفق تقرير نشرته وكالة "رويترز" عام 2017. وفي أغسطس 2018، فرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوبات ضد محمد القاطرجي على خلفية اتهامه بتسهيل تجارة النفط بين النظام وتنظيم الدولة، كما أدرجت شركته المتخصصة بالنقل في القائمة كونهما تمارس عملها بإشراف من المخابرات العامة السورية وتحت غطاء استيراد وتصدير الأغذية لتقوم بتمرير شحنات أسلحة وذخائر للنظام السوري من العراق. وكشف صحيفة "وول ستريت جورنال" (10 فبراير 2018) توريد قوات سورية الديمقراطية النفط إلى النظام عبر مجموعة شركات "القاطرجي" التي يملكها رجل الأعمال محمد القاطرجي، الذي يسلمه بدوره إلى النظام. كما نُشرت تسريبات أخرى في شهر أغسطس من العام نفسه تؤكد قيام النظام بإرسال خبراء وورش صيانة إلى حقل نفط "الكبية" (60 كم جنوب شرق الحسكة) الخاضع لسيطرة القوات الكردية، وذلك من أجل إعادة تأهيله، وأكدت مصادر مطلعة مشاركة مهندسين أمريكيين وفرنسيين إلى جانب 100 موظف تابع للنظام في إصلاح وتشغيل حقلي "العمر" و"التنك" بدير الزور في شهر سبتمبر 2018.

4- حسام قاطرجي: قام بصفته رئيساً لمجلس إدارة "مجموعة القاطرجي الدولية" بدور الوساطة بين النظام السوري، وكل من: "داعش" و"وحدات الحماية الكردية" (YPG) لتأمين القمح والنفط من مناطق سيطرتهم إلى مناطق النظام. كما بادر إلى ملء الفراغ الذي خلفه انسحاب شركة جورج حسواني من المنطقة، وتأمين نقل النفط الخام من حقل "العمر"، حيث تجاوز عدد الصهاريج في العملية 1000 صهريج، سعة كل منها تبلغ نحو 170 برميل، بزنة 35 طناً للصهريج الواحد، تملك "مجموعة القاطرجي" نحو 300-400 صهريج منها، بينما تملك شركة "أيام الخير" 300 صهريج، وتعود ملكية الباقي لأشخاص آخرين. وتولى حسام القاطرجي من خلال شبكة الصهاريج التابعة له تزويد النظام بنحو 20 ألف برميل من نفط تنظيم "داعش" يومياً، مقابل إدخال مواد غذائية وأخرى لوجستية كالحديد ومواد البناء لمناطق التنظيم والوحدات الكردية. وأكد تقرير صادر عن وكالة رويترز (11 أكتوبر 2017) تورط حسام قاطرجي في عمليات تهريب نفط "داعش" للنظام.

5- عامر فوز: قام من خلال عدة شركات، أبرزها "ASM الدولية للتجارة العامة"، و"عامر فوز وشركاه"، وغيرهما من الشركات التابعة له، بتقديم السلاح والذخيرة لتنظيم "داعش" مقابل القمح والنفط لصالح النظام، وذلك في الفترات التي كان يسيطر عليها التنظيم على المنطقة الشرقية من سوريا



بالكامل، وهو ما اعترف به القيادي في التنظيم، أحمد الحجبي، الذي أكد قيام عامر الفوز بإجراء تعاملات تجارية متعددة مع التنظيم لصالح النظام.

6- سامر فوز: أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأميركية (11 يونيو 2019) تطبيق عقوبات بحق 16 شخصاً وكياناً مرتبطين برجل الأعمال السوري سامر الفوز، الذي يدير ويمتلك حصصاً في شبكة دولية تدعم النظام، حيث قام من خلال شركتي "الفوز" و"أمان القابضة" بالمتاجرة مع تنظيم "داعش" في السلع الغذائية كالقمح والسكر بالإضافة إلى النفط والغاز الطبيعي، وذلك في الفترات التي كان يسيطر فيها التنظيم على المنطقة الشرقية. واستفاد من ميلشيا "درع الأمن العسكري" المرتبطة بشعبة المخابرات العسكرية، والتي يمولها سامر بالكامل، في تأمين الشحنات التي تأتي من مناطق سيطرة تنظيم الدولة الإرهابي، ويشتهر عناصر هذه الميلشيا بارتكاب جرائم السرقة والسلب والخطف والابتزاز.

جدير بالذكر أن سقوط تنظيم "داعش" في محافظة دير الزور (23 مارس 2019) أدى إلى توقف أعمال تلك الشبكة بالكامل، حيث انقطعت موارد النفط التي كان يحصل النظام عليها من التنظيم عبر وكلائه من التجار والعسكريين، وذلك عقب خضوع المحافظة لقوات التحالف الأمر، الذي جعل عبور ناقلات النفط نحو مناطق النظام يمر عبر دائرة الخطر.

علماً بأن "قوات سورية الديمقراطية" حاولت إعادة شحنات النفط إلى مناطق سيطرة النظام عبر الصحاريج تارة، وعبر مدّ أنبوب من قرية الصبحة إلى الجانب الآخر من النهر تارةً أخرى، إلا أن قيام طائرات التحالف بقصف قوافل الصحاريج أدى إلى توقف عملية النقل.



Strategy  
W A T C H



المرصد  
الإستراتيجي

## البحوث والدراسات

أبحاث ودراسات متخصصة تستند إلى الرصد العلمي والميداني لأهم التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحديات الهوية وإدارة العلاقات البينية في المنطقة العربية.

السبت 15 يونيو 2019

## المرصد الإستراتيجي

بيت خبرة رائد في تقديم الخدمات المتخصصة للعاملين في المجالات السياسية والأمنية بالمنطقة العربية.

يعمل على تعزيز المفاهيم الاحترافية لدى الجيل الجديد من العاملين في الشؤون السياسية والأمنية في العالم العربي، ورفد صناع القرار بمعلومات نوعية بجودة عالية ومهنية تستند إلى الموضوعية والحياد والاستقلالية، بعيداً عن مؤثرات الإيديولوجيا الطارئة ومعارك الاستقطاب الإقليمي.

[www.strategy-watch.com](http://www.strategy-watch.com)